تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية

من خلال كتابي
إيضاح المسالك للونشريسي
وشرح المنهج المنتخب للمنجور

تأليف
الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني

منشورات جامعة الفاتح

تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية

من خلال كتابي
إيضاح المسالك للونشريسي
وشرح المنهج المنتخب للمنجور

الصادق بن عبد الرحمن الغرياني

منشورات جامعة الفاتح

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

أحمد الله تعالى وأثني عليه حمداً يليق بجلاله، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وأصلي وأسلم على نبينا محمد ﷺ خير خلق الله، سيد الأولين والآخرين في الدنيا والآخرة، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه.

وبعد،

فهذا كتابُ توضيحٍ وبيانٍ لتطبيقات الفروع الفقهية في كتابين من أهم كتب قواعد الفقه عند المالكيةِ، وهما:

أولاً ـ كتاب (إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك) لمؤلفه أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى 914هـ، الذي كنت قد اشتغلت بتحقيقه في المدة ما بين 1979 و1981م، وعندما كنت حينها على وشك طبع الكتاب علمت أنه قد صدرت طبعته الأولى في الرباط عام 1980م بتحقيق الأخ الكريم الشيخ أحمد بو طاهر الخطابي، فكتبت إليه وأرسل إلي مشكوراً نسخة منه، فوجدتها محققة تحقيقاً علمياً يفي بالغرض، فلم أرَ ضرورة في ذلك الوقت لإصداره في نشرة أخرى، وبعد مضي عشر سنين على صدور طبعة الرباط دعت الحاجة إلى وجود الكتاب، فنشرته في ليبيا مرتين.

والكتاب الثاني هو (شرح المنهج المنتخب) لمؤلفه أحمد بن علي المنجور المتوفى 975هـ على قواعد مذهب الإمام مالك، التي جمعها نظماً مؤلفها أبو الحسن علي بن قاسم التُّجيبي المعروف بالزقاق المتوفى 912هـ.

والشرح المذكور مطبوع طبعة حجرية بفاس، وقام بتحقيقه د. محمد الشيخ محمد الأمين في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونشرته دار عبد الله الشنقيطي بالقاهرة، واختصر (شرح المنهج المنتخب) أبو القاسم بن محمد بن أحمد التواتي من علماء ليبيا المعاصرين في كتاب، سماه (الإسعاف بالطلب) وطبع المختصر مرتين، أخراهما نشرة دار الحكمة بطرابلس، بتحقيق د/ حمزة أبو فارس وعبد المطلب قنباشة، ولهذا الاختصار فضل كبير في جعل الكتاب متداولاً بين أهل العلم، لعدم توفر الأصل وانتشاره، (وشرح المنهج المنتخب) يعتمد اعتماداً كبيراً على سابقه (إيضاح المسالك) فقد تناول جميع القواعد التي ذكرها (إيضاح المسالك) بلفظها تقريباً، وأكثره مأخوذ من المقري في قواعده، وفيه زيادة قواعد وضوابط فقهية على ما في (إيضاح المسالك)، لكنها ليست كثيرة.

وبعد أن صارت القواعد الفقهية في السنوات الأخيرة مادة مقررة على طلبة الدراسات العليا، تبين أن الكتابين؛ (إيضاح المسالك)، و(شرح المنهج المنتخب) لا يغني مجرد تحقيقهما كبير فائدة، وأحسَّ الطلبة وأهل العلم بالحاجة الماسة - أكثر من ذي قبل - إلى فك رموزهما، وحل ألفاظهما، فالكتابان من الصعوبة بمكان، يقومان على الاختصار الشديد، والإشارة العابرة بالكلمة الواحدة، إلى مسألة تحتاج إلى تأمل ونظر لو ذكرت مفصلة، فكيف وقد اختزلت اختزالاً.

قمت في هذه التطبيقات بتوضيح القاعدة، وذكر الألفاظ المشابهة لها، والاستدلال عليها، ثم تصوير المسائل المندرجة تحتها بتوضيحها، وعزوها إلى مصدر أو أكثر من المصادر التي ذَكرَتْها، وقد وجدت نفسي مضطراً في الهوامش إلى الرجوع إلى طبعتي (شرح المنهج المنتخب) معاً، طبعة فاس، والطبعة المحققة، وذلك لعدم توفر الطبعة المحققة لدي كلما أردت، والذي

يميز الطبعة المحققة عن الأخرى عند ذكرهما في الهوامش أن رقم الصفحة المشار إليها مع الطبعة المحققة في (شرح المنهج المنتخب) دائماً يكون فوق صفحة 400، وما دونها فهو يعني ط فاس.

يتكون الكتاب من قسمين؛ ضوابط، وقواعد، وصدرته بمدخل يشتمل على تعريف القاعدة الفقهية وأهم الفروق بينها وبين ما يشبهها من الضابط والأصل والنظائر، وعلى شرح مستخلص للقواعد الكلية الكبرى، وهي: الأمور بمقاصدها، واليقين لا يزول بالشك، والمشقة تجلب التيسير، والضرر يزال، والعادة محكّمة، وألحقته بفهرس تفصيلي لمسائله الفقهية، مرتبة على الحروف، ليسهل الانتفاع به.

أسأل الله تعالى أن ينفع به طلبة العلم، وهو حسبي ونعم الوكيل لا رب سواه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المؤلف

تاجوراء 13 ربيع الثاني 1422هـ